الهجرة غير النظامية وتأثيرها الاقتصادي في ليبيا بالفترة الزمنية (2000-2022)

أ. محمد مختار محمد*

المقدمـة:

شهدت الهجرة غير النظامية نشاطاً كبيراً وشكلت مشكلة رئيسة وحالة من القلق، نتيجةً لانعكاس آثارها وتداعياتها وتسارع انتشارها على المستوى الإقليمي والدولي، وقد تضاعفت حتى طالت دولة ليبيا، التي أخذت منحنيات تصاعدية خطيرة، نظراً لوقوع ليبيا بين منطقتين مختلفتين من حيث الموارد والإمكانات الاقتصادية والبشرية، الأمر الذي جعلها دولة عبور ومقصد في وقت واحد، حيث أثر ذلك سلباً في الاقتصاد الليبي في ظل عدم احترام دول المصدر معالجة أسباب الهجرة، وعدم قيام دول المقصد بكبح جماح المهاجرين من الوصول إليها لتكون دول العبور هي المتضررة الأكبر، وخاصة دولة مثل ليبيا.

ومن أبرز المناطق المصدرة للهجرة غير النظامية عبر ليبيا منطقة القرن الأفريقي والساحل الأفريقي ومنطقتا الشرق الأوسط والمغرب العربي، حيث قامت الظاهرة محل الدراسة بدورٍ بارزٍ في تغيير طبيعة العلاقات الدولية، خاصة فيما يتعلق بالاتفاقيات والمعاهدات المبرمة بين الدول في السابق من حيث التعديل أو الإلغاء أو التجديد، بناءً على المستجدات الأخيرة، كما عقدت اجتماعات لبحث هذه الظاهرة، وأبرمت اتفاقيات خصيصاً لمحاولة معالجتها والحد منها.

أظهرت دول الاتحاد الأوروبي اهتماماً كبيراً بالهجرة غير النظامية، بكونها ظاهرة متنامية باطراد، كما أنها شكلت مسألة خلاف بين بعض الدول الأوروبية، خاصةً ما يتعلق بإنقاذ المهاجرين واستقبالهم على أراضيها، وفي المقابل فإن الدول المصدرة (دول جنوب المتوسط) لا تولي اهتماماً كبيراً لهذه الظاهرة، بالرغم من الأضرار السلبية التي ستعانيها مجتمعاتها التي تؤثر في اقتصادها، وأيضاً لم تظهر موقفاً تفاوضياً واحداً، ويرجع سبب اهتمام الاتحاد الأوروبي بهذه الظاهرة كونه يمثل

* أ. محمد مختار محمد، جامعة المرقب– ليبيا.

منطقة الهدف لهذه الهجرة، ولإدراك أغلب دوله للنتائج السلبية والإيجابية، وما يقلقها هو الجانب السلبي بكل أبعاده مع استفادتها بالجانب الإيجابي بطبيعة الحال.

وبصورة عامة، تعد الهجرة غير النظامية رد فعل لإغلاق المجال أمام الهجرة النظامية والسياسية التي تتبنَّاها الدول الأوروبية في هذا الجانب التي كانت لها آثار عكسية، حيث زادت في وتيرة الهجرة السرية وساهمت في فتح المجال أمام الهجرة غير النظامية، ممن يتاجر في البشر عبر الحدود من أجل تحقيق مكاسب مادية.

الإطار المنهجي للدراسة:

يشتمل الإطار المنهجي على مشكلة الدراسة الأهداف الأهمية منهجية الدراسة.

مشكلة الدراسة

تتعدد طرق وأساليب الهجرة غير النظامية في ليبيا بوصفها دولة مطلة على البحر المتوسط ومن أهم سمات هذه الهجرات كونها اتخذت صبغة عالمية نتيجة لأعداد المهاجرين الكبيرة والمتزايدة، وأخذت الهجرة غير النظامية من جنوب الصحراء الليبية باتجاه دول أوروبا عبر الأراضي والشواطئ الليبية أبعاداً مقلقة للغاية، فيما يخص المجتمع الليبي بصفة عامة، والمواطن الليبي بصفة خاصة، وهذا ما جعل المشكلة تأخذ بعداً إقليميا لدى السلطات الليبية لوضع سياسات واتّفاقيات تعمل على معالجة ظاهرة هذه الهجرة من حيث الأسباب والعوامل والآثار.

إنَّ المشكلة التي تطرحها الدراسة تكمن في عوامل الهجرة غير النظامية، وما تحمله من آثار اقتصادية للمجتمع الليبي.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأسباب والعوامل الاقتصادية المتعلقة بظاهرة الهجرة غير النظامية، وكيفية التعامل معها لمعالجة الحالة الناجمة عن الظاهرة من خلال:

1. تسليط الضوء على عوامل تفشي ظاهرة الهجرة المتمثل في انتشارهم غير المنظم في الرقعة الجغرافية الليبية، والإفصاح عن الآثار الاقتصادية.
2. تحديد التداعيات والاثار الاقتصادية من جراء ظاهرة الهجرة غير النظامية.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من خلال البحث في هذا الموضوع لكون الظاهرة محل الدراسة ذات صدى كبير التي أصبحت ظاهرة تهدد الحياة الاقتصادية في ليبيا، وتتلخص أهمية الدراسة فيما يلي:

1. تقديم قدرٍ من المعلومات والأحداث المتعلقة بالهجرة غير النظامية عبر الأراضي الليبية.
2. تسهم الدراسة بتحديد عوامل وأسباب الهجرة غير النظامية وتوضح الأثار الاقتصادية لها.

منهجية الدراسة

استخدم الباحث المنهج الوصفي نظراً لتوافق هذا المنهج و طبيعة الدراسة وأهدافها، ويقوم المنهج الوصفي باستيعاب وتضمين الحقائق الحاضرة المرتبطة بمجموعة من الظروف أو عدد من الأحداث أو أي نوع من الظواهر، ويعمل هذا المنهج على استخلاص الدلالات والمعاني المختلفة التي تنطوي عليها البيانات والمعلومات التي يمكن الحصول عليها، وهذا ما يسهل نسب الظاهرة إلى مسبباتها وعواملها والآثار الناتجة عنها.

حدود الدراسة:

1. الحدود المكانية: محل تمثل الرقعة الجغرافية الليبية مجالاً مكانياً للدراسة.
2. الحدود الزمانية: اعتمدت على بعض البيانات للفترة ما بين 2000–2022.
3. الحدود الموضوعية: تناولت الحدود الموضوعية للدراسة دور وتأثير الهجرة غير النظامية بوصفها ظاهر مؤثرة في الاقتصاد الليبي.

المفاهيم

1. الهجرة هي انتقال الأفراد من مكان إلى أخر سواء داخل الدولة أو خارجها وقد تتم بشكل قانوني أو قد تتم من خلال انتقال المهاجرين إلى الدولة المقصودة بطرق غير شرعية.
2. الهجرة غير النظامية هي حركة انتقال فردي أو جماعي من دولة لأخرى وبشكل يتجاوز قوانين الدول التي يتم الاتجاه إليها، حيث يُدخل إلى تلك الدولة تسللا من دون تأشيرات دخول أو يبقى المهاجرون بعد انتهاء مدة التأشيرة.

المبحث الأول: الدوافع الاقتصادية للهجرة

بطبيعة الحال ليس من الطبيعي أن يقبل الانسان تغيير من مكان إقامته من موطنه الأصلي إلى دوله أخرى، إلاّ إذا كانت دوافع ملحة تسهم في شعوره بعدم ارتياحه أو شعوره بالعجز عن تلبية متطلباته بموطنه الأصلي، ومن دوافع الهجرة الجماعية غير النظامية ازدياد عدد الشباب المهاجرين في دول العالم الثالث وتناقص فرص العمل[1] ثم أتت العولمة لتفاقم حركة البشر ورؤوس الأموال والزيادة من حدة الفوارق بين الدول الغنية والفقيرة، بالإضافة إلى عامل القرب الجغرافي والثروات كما يلخص العالم الديمقراطي الفرنسي **ألفريد حوفي** في إشكالية الهجرة بقوله:" إما أن ترحل الثروات، حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر، حيث توجد الثروات" وعلى كل حال فإن الدوافع والأسباب التي تسهم في حدوث الهجرة غير النظامية متعددة يمكن إجمالها في الآتي:

1. الفقر من وجهة نظر الباحث، وهو الحالة أو الوضع الذى يحتاج فيه الفرد أو المجتمع إلى الموارد المالية، أو موارد أخرى تعود عليه بالمال، أما من وجهة نظر البروفسور **مصطفى المعوجي** فهو انعدام الموارد بصورة تامة الأمر الذي جعل الإنسان مستعد للقيام بأي عمل منحرف بغية سد حاجاته الغذائية الأساسية، أي أن هناك مجاعة تفرض على الإنسان معالجتها بأي وسيلة.
2. مستوى دخل الفرد، فمعدل دخل الفرد السنوي في دول جنوب حوض المتوسط 3000 دولار وأقل سنوياً، بينما مستوى دخل الفرد في دول شمال المتوسط 30000 دولار، ومن ثم فإن دول الجنوب تعاني من عدم القدرة على تغطية النفقات، خاصة أن أغلب اقتصاد عدة دول يعتمد على الزراعة التقليدية، التي ترتبط بالظروف المناخية. بالإضافة إلى انخفاض مستوى المعيشة في مقابل التزايد المستمر في الأسعار، وانخفاض مستوى الدخل، ومن ذلك يتضح الفرق الشاسع بين الدول النامية التي يصعب العيش فيها، وبين الدول المتقدمة ذات المستوى المعيشي المرتفع.

1 عبد السلام بشير الدويبي، (الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا، الأبعاد والتداعيات طرابلس، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، 2018) ص55.

3. تفاقم مديونية الدول الفقيرة للدول الغنية، وما يرافق ذلك من عدم القدرة على دفع عجلة التنمية الشاملة، والحد من تفاقم ظاهرة البطالة، وانتشار الحالات الاجتماعية المتدنية.
4. انعدام فرص العمل وازدياد حجم البطالة، ما دفع أغلب فئات الشباب إلى الهجرة بسبب فقدان الأمل في إيجاد فرص العمل حتى أصبحت البطالة شبح يراود الشباب.

وكذلك انخفاض الموارد دون الحد الأدنى الضروري لسد حاجات الإنسان العادية.

المطلب الثاني: الدوافع السياسية والديمغرافية التي تسهم في حدوث الهجرة غير النظامية:

أولاً : العوامل السياسية:

1. أدت الحروب والتصادم بين الفئة المسيطرة على الحكم ورجال العلم المثقفين سياسية، والخوف من المصير وعدم توفر الحريات، إلى اضطرابات ما دفع الكثير من الأفراد وخاصة الشباب للهجرة وترك أوطانهم، للبحث عن ظروف أفضل للعمل والاستقرار.
2. غياب الديمقراطية وتضييق الحريات السياسية وحرية التعبير وانتهاك حقوق الإنسان وظاهرة الفساد السياسي والاقتصادي وعدم تقدير الكفاءات العلمية والسياسية.
3. الاضطرابات الأمنية الداخلية في بعض الدول كما هي الحال في دول جنوب الصحراء.

ب – الدوافع الديمغرافية (الزيادة الطبيعية) في دول المصدر:

يشكل عامل النمو الديمغرافي دافعاً أساسياً للهجرة غير النظامية عبر المتوسط لما يخلفه من مشاكل في التركيبة السكانية، حيث إن النمو السكاني لدول جنوب الصحراء يتضاعف بين 25–30 سنة بمعدل زيادة سنوية هي الأعلى في العالم في المتوسط 3.5% في هذه الدول وبمعدل خصوبة 13%، وهذه الزيادة تشكل عبئاً كبيراً على هذه البلدان التي تعد من أفقر دول العالم.

كذلك الفئات العمرية تشهد أكبر تمثيلاً للفئة العمرية بين 15–64 تمثل قرابة 58% وبلغت نسبة السكان أقل من 15 سنة 40% ونسبة السكان أكثر من 65 سنة أقل من 3%، وتعد 33 دولة أفريقية من دول جنوب الصحراء من البلدان الأكثر نمواً في السكان في العالم.

ومن خلال ذلك يتضح أن العامل الديمغرافي، بالإضافة إلى الدوافع الأخرى من العوامل المرتبطة بالعوامل الاقتصادية، من الأسباب الرئيسية للهجرة من الدول ذات الدخل المنخفض والفقيرة

إلى الدول الغنية التي تعاني نقصاً سكانياً لانخفاض الزيادة السكانية التي تحتاج إلى قوى شابة لتحريك عجلة الاقتصاد.

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية للهجرة غير النظامية في ليبيا.

رغم أن المهاجرين غير النظاميين يسهمون في الغالب في توفير أيدى عاملة رخيصة فإن ذلك في حد ذاته قد يشكل خللا في سوق العمل، فهذه العمالة قد تشكل منافسة للأيدي العاملة المحلية، إضافة إلى مشاكل أخرى قد تظهر بسبب عدم القدرة على تقدير العمالة الوافدة.

وعلى الرغم من تلك الأخطار، فقد تحصل بعض الإيجابيات، ومن بين الاخطار أيضا للهجرة غير النظامية في ليبيا هي عدم تفعيل القوانين الرادعة للمهاجرين غير النظاميين، ويحدث ذلك بسبب عدم وضع خطط رقابية مشددة على الحدود والشواطئ الليبية من قبل السلطات الأمنية، بالرغم من صدور قانون سنة 2010م بشأن الهجرة غير النظامية، الذي نص على أنه يعد مهاجراً غير شرعيٍ كل من دخل الأراضي الليبية، أو أقام بها دون تصريح من الجهات المختصة بقصد الاستقرار أو العبور إلى دولة أخرى، وتهتم الدراسة بهذا الجزء منها بتأثيرات الهجرة غير النظامية اقتصادياً التي تعد الهجرة من أجل البحث عن العمل وتعدد مصادرها في المادة، وتعد هذه الهجرة من ناحيه مؤقتة بسبب العمل، لكنها تنتهى في كثير من الأحيان إلى الإقامة، فقد تكون نقطة وصل كما هو حاليا في ليبيا إذ تنتهي بالإقامة أو العبور إلى أوروبا[1].

ومن بين أهم الآثار الاقتصادية التي انعكست على الدولة الليبية من الهجرة غير النظامية.

1. خسارة الدولة الليبية الكثير من الرسوم الجمركية لم تُحصّل، حيث استغلت الحدود الليبية في دخول المهاجرين من دون تحصيل رسوم الدخول التي تقدر قيمتها بملايين الدولارات، ذهبت لجهات أخرى في حسابها الخاص المتمثلة في عصابات التهريب.
2. استنزاف السلع المدعومة التي هي أصلاً مخصصة للمواطن الليبي.
3. المساهمة في أزمة البطالة في ليبيا بعد أن سيطروا على معظم القطاع الخاص.

1 إبراهيم محمد عبيد، آثار الهجرة الأفريقية غير الشرعية إلى أوروبا على بلدان العبور، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة العلوم الإسلامية 2022)، ص28.

4. استنزاف موارد الدولة من خلال عمليات التهريب التي يقوم بها المهاجرون غير النظاميين من خلال انخراطهم في التجارة غير الرسمية، وذلك نتيجة الإغراءات، والمبالغ والمالية التي يحققونها من التجارة غير المشروعة الملازمة للهجرة غير النظامية.
5. الإنفاق الزائد على قطاع الصحة، حيث أن كثير من المهاجرين غير النظاميين مصابون بأمراض معديه وتتحمل الدولة الليبية المصاريف الخاصة بالصحة، وكذلك مراكز الإيواء وما تتحمله الدولة على علاج المصابين منهم بالأمراض المعدية.
6. الإنفاق الزائد على التعليم، فما ينطبق على الصحة ينطبق على التعليم، بالرغم من أن ليبيا تعد دولة عبور للمهاجرين غير النظاميين، ومعظم هؤلاء المهاجرين ينتمون إلى الفئة العمرية ما فوق التعليم الالزامي، إلاّ أن إطالة فتره العبور في ليبيا قد ينجم الحاجة إلى تعليم أعداد متزايدة من أبناء المهاجرين، ولا توجد إحصائيات محددة في هذه الناحية، ولا يعتقد أن هذه المصاريف ستكون كبيرة لعَامِلَين هما: طبيعة الهجرة كونها هجرة هدفها العبور، وكذلك فإن معظم المهاجرين ينتمون لفئة الذكور، والمشكلة تتمثل في إطالة مده العبور.
7. الإنفاق الزائد في الشؤون الأمنية بسبب الهجرة غير النظامية، في عدم توثيق المهاجرون أو حركتهم، بسبب فجوات أمنية كبيرة تسمح بتسلل ظواهر خطيره لا تكون مرتبطة ارتباطاً مباشراً بحركة الهجرة ولكنها تؤثر في استقرار وأمن المجتمع، مثل التجارة وتجارة الأعضاء البشرية وانتشار الإرهاب والجريمة بمختلف أنواعها المتضمنة التهريب والسرقة[1].

ولهذه الأسباب، فإن الأجهزة الأمنية عليها القيام بدورين هما: منع الهجرة، أو التقليل منها من خلال منع اجتياز الحدود في الأساس، والثانية محاولة التحكم أمنيا في تواجدهم المهاجرين غير النظاميين في المناطق التي وصلوا إليها، وتحتاج كلتا المهتمين إلى تخصيص موارد مالية كبيرة تعد استنزافاً للموارد الاقتصادية للدولة.

1 خوتو فايزة (البعد الأمني للهجرة غير النظامية في إطار العلاقات الأورومغاربية (1995-2010، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2011)، ص122.

المبحث الثالث: ألية معالجة الهجرة غير النظامية وانعكاسات الهجرة ومخاطرها:

المطلب الأول: العلاقة بين الهجرة والتنمية

لقد ارتكز المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية المنعقد في اليونان سنة 2009 وعلى تكامل الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية عن دور الهجرة غير النظامية في استراتيجيات التنمية البشرية، والروابط بين الانتقال والتنمية معقدة، لأنه من الأفضل أن تنظر إلى الانتقال بوصفه مكوناً من مكونات التنمية البشرية. لذلك يستحيل الحديث عن الهجرة غير النظامية دون ربطها بسبب غياب التنمية، التي تبدو فيها العلاقة معقدة في الظاهر والباطن، وإلاّ لما لفتت انتباه المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية الذى حرص على وضع استراتيجية إنمائية تنطلق بالاهتمام بالطاقة الشبابية في تنمية المجتمعات في كل الأوقات[1].

وفى الجزائر 2006 نُظم اجتماع بين الخبراء الأفارقة والدوليين في مجال الهجرة والتنمية تطبيقاً للقرار الصادر عن الاتحاد الأفريقي 2006م، بناءً على اجتماع الجزائر، وفى هذا الإطار خرج اجتماع الجزائر بمخطط عمل إفريقي، يحدد عدداً من الإجراءات الواجب اتخاذها على المستوى الوطني والقاري والدولي، مثل تعزيز آليات مكافحة شبكات التجارة بالأشخاص، تحسين ظروف تشغيل الشباب، وإدراج إجراءات قانونية فعالة لمكافحة الهجرة غير النظامية وتشجيع إجراءات التعاون بين الدول الافريقية للتحكم في الهجرة غير الشرعية، بالإضافة إلى مخطط العمل الأفريقي في وضع استراتيجية أفريقية تتمثل في الآتي:

1. يجب عدم التوهم أنه من الممكن معالجة إشكالية الهجرة باللجوء فقط للوسائل الأمنية.
2. يستلزم هذا معالجة المسائل المتعلقة بنقل أشخاص الهجرة غير النظامية، وحماية المجموعات المقيمة شرعاً إلى جانب الربط بين الهجرة والتنمية[2].
3. توفير الدعم للأشخاص الذين يتحركون داخليا من المهاجرين غير النظاميين عن طريق المجتمعات المحلية.

1، المرجع السابق، ص128.

2 عبد السلام بشير الدويبي، مرجع سابق. ص 58

4. ضمان الحاجيات الأساسية والرعاية والصحة والتعليم، وذلك إلى وضع خطط عمل تخلق مدناً بلا أحياء فقيرة.

مثل هذه التدابير التنموية جيدة ومفيدة إذا ارتبطت بالنوايا الحسنة والعمل في الميدان، لأن التفكير في تشييد مدن عصرية تواكب تطلعات الشخص المهاجر وترغّب الشخص المهاجر في العودة إلى النسيج الاجتماعي المألوف.

وتجدر الاشارة إلى أن الهجرة والتنمية الاقتصادية مرتبطتان على نحو وثيق، كما أن الافتقار للتنمية في أفريقيا وتحديداً بلدان جنوب الصحراء وسجلها الاقتصادي الهزيل تعد من العوامل التي تسهم في الهجرة بشكل كبيرة، وتسمى بعوامل الطرد السكاني.

لكن هناك اتفاق بين الباحثين في مجال الهجرة بأن فشل التنمية والظروف غير المستقرة لاقتصاديات الدول ساعدا على تفاقم ظاهرة الهجرة غير النظامية.

المطلب الثاني: أليات تعزيز التنمية بدل الحلول الأمنية وتتمثل في الآتي:

1. تطوير ودعم الدراسات والبحوث حول الهجرة غير النظامية.
2. دراسة إمكانية تعزيز الهجرة النظامية في إطار يُتفق عليه مع بلدان المنشأ.
3. تعزيز المشاريع الإنمائية في الأول الأفريقية التي تنطلق منها الهجرة، وذلك لتوفير فرص عمل مستدامة.
4. إجراء المزيد من التشاور حول السياسات الانمائية وسياسات الهجرة.
5. إقامة شراكه لتنمية الأقاليم ذات نسبة الهجرة العالية من خلال تشجيع الاستثمار المباشر والمثمر بهدف إيقاف تدفقات الهجرة غير النظامية أو التقليل منها[1].

ومن الملاحظ أنه لا يوجد تعاون مشترك بس ليبيا ودول المصدر أو المقصد، عدا دولة إيطاليا ومن الجهود الليبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية[2].

1 فايزة بركات (آليات التعدي للهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بانته، الجزائر، 2012) ص86.

2 https://media.ifrc.org.

تمثلت هذه الجهود في وضع شروط عند الدخول للأراضي الليبية تستهدف تنظيم ودخول وإقامة غير الليبيين وهذه الشروط هي:

1. أن يكون الداخل يحمل جواز سفر ساري المفعول.
2. أن يكون حاصلا على شهادة صحية تثبت خلوه من الأمراض المعدية والمتوطنة.
3. أن يكون حاصلاً على شهادة صحية.
4. نقل وتسهيل المهاجرين غير النظاميين داخل البلاد مع العلم بعدم شرعية وجودهم.
5. إيواء المهاجرين غير الشرعيين وإخراجهم من البلاد.
6. مساعدة أو توجيه أشخاص أخرين للقيام بأي فعل من الأفعال المنصوص عليها في النقاط السابقة[1].

في حين نصت المادة (3) من القانون الليبي على غرامة ألف (د.ل) ولا تزيد عن ثلاثة آلاف (د.ل) لكل من شغّل مهاجرين غير شرعيين وكذلك المادة (4) التي نصت على الحبس مدة لا تتجاور سنة، وغرامة لا تقل عن خمس آلاف دينار لكل من ينتمي لعصابة منظمة لتهريب المهاجرين، خاصة في ما يتعلق بالفساد والرشوة والجرائم الاقتصادية.

- ينبغي التعامل مع ظاهرة الهجرة غير النظامية اقتصادياً بالدرجة الأولى، وينبغي أن يكون إصلاح ذلك في دول المصدر والعبور والمقصد وفق استراتيجية اجتماعية واقتصادية وسياسة[2].
- ضرورة الدعم المتواصل من دول شمال المتوسط إلى دول الجنوب، ويتأتى ذلك في إطار الشراكة الاستراتيجية القادرة على رفع التحديات التي تفرضها الهجرة غير النظامية في مختلف جوانبها وأبعادها وانعكاساتها ولا يتأتى هذا الا بالاستعداد والإرادة الجادة للتمويل، أو الإسهام في إنشاء مشاريع تنموية في البلدان المصدرة للهجرة على أساس تحقيق الاستقرار الاقتصادي[3].

---

1 قيلاني فاطمة، الشراكة الجزائرية الأوروبية مغاربية في حوض البحر المتوسط من مسار برشلونة إلى الاتحاد من أجل المتوسط، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011، ص82.

2 https://www.sasapost.com.

3 زكرياء خضر، دراسات في المجتمع العربي المعاصر، ط1، القاهرة، 2000-2005، ص91.

المطلب الثالث: انعكاسات الهجرة غير النظامية ومخاطرها:

وتعد الهجرة غير النظامية متفاوتة التأثير على دول الشمال الأفريقي، فبعض الدول تعاني من تأثير مزدوج من عملية الهجرة غير النظامية، حيث تحولت إلى دول مقصد وعبور نحو أوروبا، ومثال ذلك ليبيا. أصبحت ليبيا من أهم المحطات في الهجرة نحو أوروبا، وأثرت ظاهرة الهجرة في السكان المحليين، حيث سببت انعكاسات ومخاطر.

ومن بين الانعكاسات والمخاطر لوحظ خلال فترة الدراسة الألاف من مختلف الجنسيات تتواجد في ليبيا وبتواجدها هذا تعمل في المزارع والمصانع ومختلف النشاطات الأخرى بصفة عمال، وبدخولهم الأراضي وبطريقة غير قانونية فإنهم لا يخلون من عدة مخاطر منها:

1. المخاطر السياسية والأمنية، والتي تتمثل في تهريب أشخاص فارين من القانون، وذلك بقيامهم بأعمال غير شرعية.
2. المخاطر الصحية والاجتماعية، في الغالب يترتب دخول المهاجرين غير النظاميين أخطار صحية وذلك لأنهم لا يخضعون للمراقبة الصحية، ولا يملكون شهادات صحية تفيد خلوهم من الأمراض السارية والتطعيم، ومن خلال الأبحاث الطبيعية اتضح أن أغلب المهاجرين بصورة غير شرعية مصابون بأمراض خطيرة، والخطير جداً أن هذه الفئة نجدها تعيش وسط التجمعات السكانية.
3. الانعكاسات من الضروري فهم تداعيات الهجرة غير النظامية على المجتمع الليبي، حيث إنها تستدعي التوقف للبحث في تفاصيلها، فعلى سبيل المثال وبحسب الحصر الميداني الذي قامت به الإدارة العامة للجوازات والجنسية بمنطقة الكفرة في الجنوب الليبي للعام 2005م، بلغ الوافدون من الدول الأفريقية 14127 وبذلك شكلوا 33% من عدد سكان الكفرة، وبالإشارة إلى الآثار المربكة للحسابات، فإن الهجرة مهما كان نوعها، إذا استمرت لفترة طويلة تحدث تغييرات كبيرة على حجم السكان المحليين في البلد.

الخاتمــة:

إن موضوع الهجرة غير النظامية من المواضيع التي تعاني منها ليبيا اقتصاديا فهي ظاهرة خطيرة شائكة التعقيد من حيث المسببات والآثار، ومثلما لهذه الظاهرة من أسباب ودوافع، فإن لها آثاراً سلبية ليست اقتصادية فقط، بل أسباب اجتماعية وسياسية مترابطة بعضها ببعض.

ويلاحظ أن دول المصدر تشجع على الهجرة غير النظامية للحصول على العملة الصعبة من تحويلات المهاجرين بهدف الحد من مشاكل البطالة والفقر، والعكس تماماً يلاحظ أن دول المقصد تكيل بمكيالين في رفض العمالة غير المدربة أو حتى المهاجرين لأسباب إنسانية، لذلك فإن أسباب الهجرة تعود إلى تفشي البطالة والركود الاقتصادي.

النتائــج:

1. أثرت الهجرة غير النظامية عفي العديد من المخاطر الاقتصادية في ليبيا لزيادة البطالة نتيجة لوجود الهجرة غير النظامية الرخيصة.
2. للهجرة غير النظامية أثار سلبية على الأوضاع الاقتصادية، وخاصة التنموية، ما يزيد في تعمق المشاكل الاقتصادية على المدى الطويل، وكذلك تأثيرها يمتد، خاصة ما يتعلق بالنواحي الاجتماعية والأمنية وانتشار الفساد.
3. من خلال دراسة ظاهرة الهجرة غير النظامية، تبين أن ظاهرة الهجرة شائكة التعقيد من حيث المسببات والآثار، التي تنتج عنها بشكل تتابعي وتراكمي، وتعد ظاهرة معقدة على مختلف المستويات.
4. ينبغي التعامل مع ظاهرة الهجرة غير النظامية على أنها ظاهرة اقتصادية ناجمة عن خلل وجب إصلاحه، وينبغي أن يتم وفق استراتيجية اقتصادية وسياسية واجتماعية وأمنية متكاملة.
5. المطالبة وأكثر من أي وقت مضى بحتمية التعاون الفعال والدعم المتواصل من دول العبور للدول المستقلة، ويأتي ذلك ضمن الشراكة الاستراتيجية القادرة على رفع التحديات التي تطرحها الهجرة غير النظامية في مختلف جوانبها وأبعادها وانعكاساتها، ولا يتأتى ذلك إلا بالاستعداد وإرادة جادة بإنشاء مشاريع تنموية في البلدان المصدرة للهجرة على أساس تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

التوصيات:

1. إنشاء لجنة دولية تضم أعضاء من دول المصدر والعبور والدول والمستقبلة، بحيث يكون كل الأعضاء فاعلين فيها وأساسيين، ليقوموا بالتشاور مع الخبراء والمنظمات الإقليمية والدولية لبحث الدراسات والاقتراحات اللازمة لمعالجة الظاهرة.
2. تقوية الاتصال والحوار ما بين القوى الفاعلة وطنيا، وبين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني للتوصل إلى إيجاد حلول ناجحة لملف الهجرة غير النظامية.
3. وضع خطه اقتصادية للقيام بإصلاحات عميقة في الدول المصدرة للمهاجرين غير النظاميين وتنفيذ تنمية مستدامة.
4. إعداد قاعدة بيانات للهجرة غير النظامية من قبل الأجهزة الأمنية تتضمن أعداد المهاجرين وجنسياتهم وتوزيعهم الجغرافي في ليبيا ومؤهلاتهم العلمية، وتكون هذه القاعدة مفصولة عن الهجرة النظامية، وتكون متاحة على الشبكة الدولية للمعلومات.

قائمة المراجع

1. إبراهيم محمد عبيد، آثار الهجرة الأفريقية غير الشرعية إلى أوروبا على بلدان العبور، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة العلوم الإسلامية 2022.
2. خوتو فايزة، البعد الأمني للهجرة غير النظامية في إطار العلاقات الأورومغاربية 1995-2010، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011.
3. زكرياء خضر. دراسات في المجتمع العربي المعاصر، ط1، القاهرة، 2000-2005.
4. عبد السلام بشير الدويبي، الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا، الأبعاد والتداعيات طرابلس، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، 2018.
5. فايزة بركات، آليات التعدي للهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بانته، الجزائر، 2012.
6. قيلاني فاطمة، الشراكة الجزائرية الأوروبية مغاربية في حوض البحر المتوسط من مسار برشلونة إلى الاتحاد من أجل المتوسط، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2011.
7. https://www.sasapost.com
8. https://media.ifrc.org.